

## تاريخ الإدارة الإلكترونية

د. مهداوي عبد القادر  
جامعة أحمد دراية أدرار  
Mahdaouiaek@gmail.com

طالب دكتوراه: بن جراد عبد الرحمن  
جامعة أحمد دراية أدرار  
bendjerad1969@gmail.com

الملخص:

حققت تكنولوجيا الإعلام والاتصال آمال وطموحات الشعوب بإحداثها تغييرات جذرية في كل مجالات الحياة الإنسانية، ففي مجال العمل الإداري، ومع ظهور الحاسب الآلي والإنترنت تحولت الإدارة التقليدية إلى إدارة إلكترونية، توفر الكثير من فرص النجاح والوضوح والدقة في تقديم الخدمات، وإنجاز المعاملات اليومية في وقت وجيز وبأقل التكاليف. والجزائر حاولت خوض هذا المعترك من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 الذي حمل العديد من البرامج لتحقيق مجمل أهداف هذا المشروع.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، مشروع الجزائر الإلكترونية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

### Abstract :

In the field of administrative work, and with the emergence of computers and the Internet, the traditional administration has become an electronic administration that provides many opportunities for success, clarity and accuracy in the provision of services, and the completion of daily transactions at the time Short and at the lowest cost.

Algeria tried to play this role through the e-Algeria project 2008-2013, which carried many programs to achieve the overall objectives of this project.

### keywords:

Electronic administration, e-Algeria project, information and communication technology.

مقدمة:

يعد العمل الإداري من بين الركائز التي لا غنى لأي دولة عنها، فمنذ العصور الأولى عرفت المجتمعات مجموعة من الوسائل والطرق لتنظيم الحياة وتيسير حياة الأشخاص داخل تلك المجتمعات، عرفت هذه الوسائل والطرق فيما بعد بالأعمال الإدارية.

لكن مع مرور العصور تطوّرت الأعمال الإدارية تطوراً سريعاً إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، فلم يكن يتصور في تلك العصور الغابرة أن يحصل المواطن على أدنى الخدمات المتاحة حالياً، والتي يتحصل عليها عن بعد ومن دون تكبد مسافة السفر أو إهدار الجهد والمال بغية الحصول على تلك الخدمات.

هذا التطور الذي حدث في وسائل الخدمات الإدارية كان له الكثير من الفضل في تقريب الإدارة من المواطن وتقديم أحسن الخدمات، وفي أسرع الأوقات وذلك عبر وسائط إلكترونية أو عبر شبكات أنترنت ومن دون محركات ورقية وهو ما اصطلح عليه بالإدارة الإلكترونية.

فما هو تاريخ الإدارة الإلكترونية؟ وما هي تجربة الجزائر في هذا المجال؟

سنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال محورين اثنين، سنتناول في المحور الأول تاريخ الإدارة الإلكترونية، بينما في المحور الثاني سنحاول التعرّض إلى تجربة الجزائر في مجال الإدارة الإلكترونية.

المحور الأول/ تاريخ الإدارة الإلكترونية:

بفضل الإدارة الحديثة التي اعتمدت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عملياتها تحسنت الخدمات العمومية تحسناً نوعياً فتتج عنه رضى المواطن والطالب لتلك الخدمة على الإدارة وخدماتها، وللإحاطة بموضوع تاريخ الإدارة الإلكترونية لابد لنا من معرفة ماهية الإدارة الإلكترونية (أولاً)، ثم التعرّض إلى نشأتها والمراحل التي مرت بها (ثانياً).  
أولاً/ ماهية الإدارة الإلكترونية:

لإدراك ماهية الإدارة الإلكترونية لابد لنا من تعريفها (1)، ثم تبين خصائصها (2)، ثم إظهار دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية (3).

1- تعريف الإدارة الإلكترونية: بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح، وإن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الإلكترونية نظراً لوجود تداخل وترايط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية<sup>1</sup>، فعرفت الإدارة الإلكترونية بأنها " استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان<sup>2</sup>.

والإدارة الإلكترونية هي مقدرة الحكومة على تحسين الخدمات التي تقدمها إلى المواطن من خلال الاستخدام التكنولوجي<sup>3</sup>، ويعرفها البعض بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع الموظفين بمزيد من الديمقراطية، ويعرفها البعض الآخر بأنها مرادف لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل، في إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية<sup>4</sup>.

إن الإدارة الإلكترونية تمثل مفهوماً ونموذجاً فريداً للمعلومات والخدمات العامة وتعمل على سد الفجوة الرقمية في المجتمع باستثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتوصيل الخدمات للزبائن ومؤسسات الأعمال الحكومية بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو أوقات التقدم لها، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي حيث أنه باستطاعة الإدارة الإلكترونية مساعدة المؤسسات وخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم الانتقال على الشبكة للحصول على الخدمات والمتطلبات، أي أنها تقدم فرصاً لتطوير إمكانيات وقدرات ومهارات المؤسسات بل والزبائن المتعاملين معها بما يمكنهم من تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية ومساندة الأداء الأحسن، وأخيراً تحقيق التعلم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع لكي يمكنه من التنافس والتواجد في عالم سريع التغير<sup>5</sup>.

**2- خصائص الإدارة الإلكترونية:** يضيف تطبيق الإدارة الإلكترونية مرونة على التنظيم الإداري، ويوفر الخدمات بشكل مباشر، ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة، والخاصة، وحتى طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق، وتحقيق نوعية رفيعة في معالجة البيانات، وخفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة<sup>6</sup>.

الدكتور رأفت رضوان<sup>7</sup> عند تعرضه إلى مكاسب الإدارة الإلكترونية حدد العديد من المزايا والخصائص من أهمها تبسيط الإجراءات(أ)، تخفيض التكاليف(ب)، زيادة الإنتاج(ج)، تحقيق الشفافية(د).

أ- تبسيط الإجراءات كميزة للإدارة الإلكترونية: إن اعتماد الإدارة الإلكترونية في العمل الإداري من شأنه تبسيط الإجراءات بصورة كبيرة ذلك أن هذه العملية لا تعتمد على المحررات الورقية والمادية بقدر ما تعتمد على وسائط إلكترونية يتم بواسطتها القيام بالعمل

الإداري على ضخامته في وقت وجيز ومن دون الحاجة إلى عدد كبير من الموظفين مما يسمح كذلك بخفض التكاليف.

ب- تخفيض التكاليف: إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في العمليات الإدارية والخدمات العامة بلا شك يؤدي إلى خفض تكاليف تلك الأعمال سواءً من جانب المواطن، الذي يصبح بإمكانه الحصول على خدمات مجانية أو بأسعار رمزية، أو من جانب الدولة التي هي الأخرى تستطيع القيام بأعمال إدارية ضخمة بأقل التكاليف والتجهيزات وبعدد محدود من الموظفين وتقديم خدمات نوعية للمواطن.

ج- زيادة الإتقان: الإدارة الإلكترونية وبما تتطلبه من أجهزة إلكترونية وتكنولوجية متطورة لها إمكانية تحسين نوعية وجودة العمل الإداري، والذي بالضرورة يؤدي إلى حصول المواطن على مبتغاه وبالتالي رضا المواطن على الدولة والأعمال الحكومية بصفة عامة.

د- تحقيق الشفافية: إن التطبيقات المعتمدة في الإدارة الإلكترونية بلا شك تسد الطريق أمام الفساد الإداري بصورة عامة، فيصبح من غير السهل على الموظفين احتكار أعمالهم لمصلحة أشخاص دون أشخاص آخرين أو تقديم مصالح على مصالح أخرى لأغراض شخصية لأن البرامج المعتمدة في نظام الإدارة الإلكترونية تأبى ذلك.

3- دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية: إن موجة التغير في مجال تقديم وإيصال المعلومات قد دفعت بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الإلكترونية لذلك نجد هناك عدة تطورات دفعت باتجاه اعتماد الإدارة الإلكترونية منها ما يتعلق بالمستولين الحكوميين، الذين يقومون بتطوير طرق جديدة لتطوير العمل الحكومي، ولزيادة الكفاءة في توصيل الخدمات وأحياناً استجابة لضغوط المواطنين أو قطاع الأعمال أو لأطراف أخرى لها علاقة بالعمل الحكومي<sup>8</sup>.

وتختلف دوافع التحول إلى الإدارة الإلكترونية من دولة إلى أخرى وذلك حسب الوضع الاقتصادي والسياسي لكل دولة وتمثل أغلب الدوافع في:

- تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين للحصول على خدمات أفضل وأسرع وأسهل في الوصول إلى المعلومات، وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي<sup>9</sup>.

- التسارع في الثورة التكنولوجية والمعرفية التي فرضت نفسها على مختلف مجالات الحياة الإنسانية، ومن بينها قطاع التعليم.

- التكيف مع متطلبات البيئة المحيطة بالمدرسة وتجنب العزلة والتخلف عن مواكبة العصر بتحدياته، وبالتالي السعي إلى تحقيق الكفاية الإدارية النوعية والكمية الملائمة للفكر الإداري التقني المعاصر.

- الانفتاح والتكامل بين المجتمعات الإنسانية، ذلك الانفتاح الذي أوجدته عولمة الإعلام من خلال الثورة التكنولوجية، ومحاولات الربط بين أفراد المجتمع الإنساني ككل من خلال شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني وما إلى ذلك من أدوات رقمية.

- التوجه نحو توظيف واستخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية.<sup>10</sup>

- التحولات الديمقراطية وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية<sup>11</sup>.

- السيطرة الإدارية: إن التقنية المستخدمة في مشروع الإدارة الإلكترونية تساعد على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة، وتوقع الخلل، وتتبع معاملات المواطنين، والتقليل من البيروقراطية، ويمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطورا اقتصاديا أسرع، واستقراراً أكبر<sup>12</sup>.

- الشفافية: إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية، ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين، ويقلل من المساعدات الخارجية للدول، فالإدارة الإلكترونية تقلل من الرشاوى وتزيد من الشفافية السياسية، وتزيد من ثقة المواطنين بها<sup>13</sup>.

ثانياً/ نشأة ومراحل ظهور الإدارة الإلكترونية:

ظهرت الإدارة الإلكترونية في العالم تحت ضغط العديد من الأسباب والدوافع، لذلك سنتطرق إلى نشأة الإدارة الإلكترونية (1)، ثم نعرض مراحل التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية (2).

## 1- نشأة الإدارة الإلكترونية:

إن فكرة الإدارة الإلكترونية لا تختلف كثيراً عن فكرة الحكومة الإلكترونية، إذ أن فكرة الحكومة الإلكترونية كانت موضوعاً لإحدى روايات الخيال العلمي التي كتبها الروائي "جون برنر" سنة 1975 حول حكومة شمولية تتحكم في شعبها وترتكز كل السلطات في يدها من خلال شبكة حاسوب عملاقة، تحتوي على بيانات كل أفراد الشعب مما أدى بأنصار الحريات إلى مكافحة هذه الشبكة، وقد تحدث هذا المؤلف عن دودة تقوم بعمل تخريبي تخترق من خلاله الكمبيوتر وتقرص ما به من بيانات عن الشعب، وقد سمي هذا العمل ببرنامج "الدودة" على أنه شكل من أشكال المقاومة الإلكترونية لمثل هذه النوعية من المكونات التي لا تحظى برضا الشعب. وفي نوفمبر 1988 قام أحد الدارسين لعلوم الحاسوب في أمريكا بنقل الفكرة من الخيال العلمي إلى الواقع العملي، ما تسبب في إدانته جنائياً بتهمة الاحتيال وسوء استخدام الكمبيوتر، وبعد مضي بضع سنوات على ذلك أخذت فكرة الحكومة الإلكترونية تطرح نفسها في المجال الإداري، وكانت إرهاصات الأولى في عام 1992 أثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" حيث أعلن أنه يعدُّ أن يجعل من طريق المعلومات السريع حجر زاوية جديد في البنية الأساسية القومية يشابه في أهميته نظام الطرق السريعة بين أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية، أي أنه يُعدُّ أحد المرافق الأساسية العامة وبذلك انتقلت الفكرة إلى المجال الإداري، ليمنح الآلة الحكومية الضخمة فرصاً للتغيير من خلال أساليب عملها وخدمات عملائها من الجماهير العريضة، ثم أخذت دول أوروبية عديدة في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية مثل هولندا، كندا، السويد، النرويج، الدانمرك وإيطاليا... الخ<sup>14</sup>

ومن المعلوم أن الدول الإسكندنافية كانت من أوائل الدول الرائدة في مجال الإدارة الإلكترونية، وذلك في محاولاتها ربط القرى البعيدة بالمركز، أو العاصمة وأطلق على هذه العملية بالقرى الإلكترونية ويُعد "لارس من جامعة" أدونيس Adoneiss في الدانمرك رائد هذه التجربة التي سماها "مراكز الخدمة عن بعد" ومن رواد المشروع مايكل دال M.Dell صاحب شركة دال المعروفة التي كان لها الدور الريادي في ميدان الحلول الإلكترونية.

وفي المملكة المتحدة بدأت التجربة عام 1989 في مشروع "قرية مانشستر" وذلك بالاستفادة من التجربة الدانماركية، التي تستند إليها عدة مشاريع فرعية وقد أنشئ "مضيف

مانشستر" بوصفه مرحلة أولى تهدف إلى ترقية ومتابعة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمعمارية، وقد بدأ المشروع فعلياً عام 1991.

وفي عام 1992 عقد مؤتمر "أكواخ البعدية" في المملكة المتحدة لمتابعة هذه المشاريع، وقد تبنى مجلس لندن مشروع "بونتيل" للاتصالات البعدية التقنية، الذي أكد على جمع ونشر وتنمية المعلومات بوسائل إلكترونية كالبريد الإلكتروني والوصول عن بعد لقواعد المعلومات.

وقد ظهرت محاولات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995 في ولاية فلوريدا، ثم تبع ذلك محاولات في مختلف دول العالم<sup>15</sup>.

## 2- مراحل التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية:

إذا كان تطبيق الإدارة الإلكترونية دفعة واحدة، يؤدي إلى خلل في استراتيجية التطبيق كون الانتقال نحو واقع معين يرتبط دائماً بتهيئة الظروف والمناخ الملائم، فإن أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية، هو العمل على تقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الإلكترونية، بما يتماشى والظروف المحيطة بالمنظمات، والهيئات الإدارية التي تشهد عملية التحول الإلكتروني<sup>16</sup>.

لقد مرت تحول الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية بثلاث مراحل أساسية بداية من مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة (أ)، مروراً بمرحلة الفاكس والتلفون الفاعل (ب)، وانتهاءً بمرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة (ج).

أ- مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة: وفي هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها، في الوقت الذي يتم البدء فيه أيضاً وبشكل متوازي، بتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة، تخليص معاملاته وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو ملاحظة في الوقت، الذي يستطيع فيه من يملك حاسب شخصي أو عبر الأكشاك الاضطلاع على نشرات المؤسسات، والإدارات والوزارات وأحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الإلكترونية مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لإنجاز أي معاملة.

ب- مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل: وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المرحلة الأولى والمرحلة التي ستأتي فيما بعد، وفي هذه المرحلة يتم تفعيل تكنولوجيا الفاكس والتلفون،

بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة الاعتماد على التلفون المتوفر في كافة الأماكن والمنازل، وخدمته معقولة التكلفة يستفيد منه في الاستفسار عن الإجراءات والأوراق، والشروط اللازمة لإنجاز أي معاملة بشكل سلس وسهل، ودون أي مشاكل وبحيث أنه يستطيع استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق أو الاستثمارات وغير ذلك، وفي هذه المرحلة يكون قسم أكبر من الناس قد سمع أو جرّب نمط الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع كبار التجار، والإداريين والمتعاملين والقادرين في هذه المرحلة من إنجاز معاملاتهم عبر طريق الشبكة الإلكترونية، لأن هذه المرحلة يكون عدد المستخدمين للإنترنت متوسط كما من الطبيعي أن تكون التعرّف، في هذه المرحلة أكثر كلفة من الهاتف والفاكس لذلك فإن المسورين وما فوق هم الأقدر على استعمال هذه التكنولوجيا.

ج- مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة: وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية قد وصل إلى مستوى (حوالي 25-30% من عدد الشعب)، عال وتوفرت الحواسيب سواء بشكل شخصي، أو بواسطة الأكشاك أو في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها أيضاً معقولة ورخيصة، مما يسمح لجميع فئات الشعب باستعمال الشبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية، وبالشكل المطلوب بأسرع وقت وأقل جهد وأقل كلفة ممكنة وبأكثر فعالية كميّة ونوعية (جودة)، ويكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية وتقبلها وتفاعل معها وتعلم طرق استخدامها<sup>17</sup>.

والملاحظ للمراحل الخاصة بالتحول للإدارة الإلكترونية التي يقدمها أصحاب هذا التوجه، يجد أنها ركزت على خطة انتقال تساعد على اندماج المجتمع بشكل تدريجي، لكي يكون هناك تقبل طوعي لاستراتيجية الإدارة الإلكترونية، بما يؤدي إلى تخفيض شدة مقاومة التغيير والتنظيم، التي تنتج غالباً عندما يكون هناك مشروع يتعلق بتحول جذري، ومفاجئ في الأساليب الإدارية<sup>18</sup>.

#### المحور الثاني / تجربة الجزائر في الإدارة الإلكترونية:

في تسعينيات القرن العشرين بدأت مشاريع إنشاء الحكومة الإلكترونية تظهر في العديد من دول العالم المتقدم، ولم تظهر في الدول العربية إلا في بداية القرن الحادي والعشرين، وهذا في كل من مصر، إمارة دبي، الأردن، سوريا وسرعان ما اقتنعت الدول العربية الأخرى بميزات وفوائد هذا المشروع، مما دفع بها إلى تطبيق هذه الفكرة، والجزائر واحدة



من بين هذه الدول التي حاولت تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع، حتى تتمكن من الاستفادة من إيجابياته، سواء على الحكومة أو على المتعامل، حيث أطلقت من خلال وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الإلكترونية 2008-2013، سنحاول من خلال هذا المحور الحديث عن مشروع الجزائر الإلكترونية (أولاً)، ثم إظهار أهداف هذا المشروع (ثانياً).

#### أولاً/ مشروع الجزائر الإلكترونية:

سنحاول إظهار التطور التاريخي لمشروع الجزائر الإلكترونية بداية من سنة 2003، وهي السنة التي قدمت فيها الجزائر وثيقة لقمة مجتمع المعلومات (1)، مروراً بسنة 2005 وهي السنة التي ألقى فيها رئيس الجمهورية خطاباً في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2)، ثم سنة 2009 والتي نظم خلالها ملتقى الحكومة الإلكترونية (3)، ثم سنة 2013 (4).

1- سنة 2003: في الوثيقة التي قدمتها الجزائر لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا سنة 2003، أظهرت النوايا للولوج إلى مجتمع المعلومات جاء فيها "إن الجزائر تعتبر أن النفاذ إلى شبكة المعلومات يشكل شرطاً أساسياً، لكل تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ... إن التطور نحو مجتمع المعلومات يتطلب توفر بنى قاعدية في مجال الاتصالات، وتواجدها في جميع المناطق المسكونة إلى جانب توفر بنى قاعدية في مجال الموارد البشرية الكافية والموارد المالية الضرورية"، وقد حددت الوثيقة المسؤوليات الجديدة لوزارة البريد والمواصلات والتي أصبحت تسمى وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث تتحدد مهامها في تدارك التأخر في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وإدماج الجزائر في الاقتصاد الجديد<sup>9</sup>.

2- سنة 2005: في الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 16-11-2005 في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بتونس سنة 2005، أكد على النقاط الواردة في وثيقة الجزائر المقدمة بمؤتمر جينيف 2003، ومنها التأكيد على الإصلاحات الاقتصادية وتحرير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتأكيد على الإجراءات التي اتخذت تجاه المواطنين والعملاء الاقتصاديين، بهدف تشجيع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال منها مشروع أسرتك، ومشروع الحظيرة الوطنية للإعلام

الآلي سيدي عبد الله، ومشروع تزويد المدارس الجزائرية بأجهزة الكمبيوتر، وإقامة الجامعة الافتراضية والشبكة المعلوماتية للتعلم عن بعد، ومشروع شبكة الأنترنت الحكومية<sup>20</sup>.

3- سنة 2009: في الملتقى الذي نظم في 21 من شهر مارس 2009 حول الحكومة الإلكترونية، الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني والبلدية الإلكترونية، تم التأكيد على أن مشروع الحكومة الإلكترونية يهدف إلى تطوير ودعم المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، كما أشار إلى أن الدولة تهدف من خلال الحكومة الإلكترونية، إلى تحريك الاقتصاد الوطني وجعله اقتصاد رقمي وتوفير خدمات نوعية للمؤسسات والمواطنين<sup>21</sup>.

4- سنة 2013: يعد مشروع الجزائر الإلكترونية أحد الملفات الكبرى التي أطلقتها وعملت عليها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، في إطار زمني حدد بـ 06 أشهر، على أن يتم تنفيذها ميدانيا بين سنتي 2008 و2013، وقد تم التشاور من أجل إعداد تفاصيله الأساسية، مع مجموعة من المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والخواص، وكذا عدد من الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية، التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى مشاركة أكثر من 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها<sup>22</sup>.

في إطار جلسات الاستماع السنوية التي يخصصها لنشاطات مختلف القطاعات، ترأس رئيس الجمهورية اجتماعا مصغرا خصص لتقييم قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث أمر رئيس الجمهورية " بأن تعمل اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على ترقية مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم، على المعرفة على تكثيف عملها والإسراع في تنفيذ المخطط الاستراتيجي الإلكتروني 2011-2013 لفائدة المواطنين والاقتصاد الوطني.

كما وجه رئيس الدولة تعليمات للحكومة بغية توحيد المسعى، وتثمين المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر في الجهود الرامية إلى ترقية تحويل التكنولوجيا والمعرفة، إلى مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة. وذكر رئيس الجمهورية أن " الجزائر حاليا توقع العديد من الاتفاقيات، لاقتناء تجهيزات في مجال تكنولوجيات الإعلام الحديثة، وستزيد احتياجاتها خلال السنوات المقبلة مع تعميم تعليم الإعلام الآلي وتطوير الخدمة العمومية، مضيفا أنه يجب أن يدرك مومونا المحتملون الأهمية، التي يوليها بلدنا بتطوير صناعة محلية في مجال هذه

التكنولوجيات، وعلى الحكومة أن تجعل منها مؤشرا للمناقصات المستقبلية في هذا المجال<sup>23</sup>.

ثانياً/أهداف وبرامج مشروع الجزائر الإلكترونية:

لقد جاء مشروع الجزائر الإلكترونية 2008-2013 ناشداً العديد من الأهداف (1)، من خلال برامج (2) وضعت من أجل الوصول إلى حكومة إلكترونية واعدة.

1- أهداف مشروع الجزائر الإلكترونية: بينت وثيقة مشروع الجزائر الإلكترونية مجموعة من الأهداف تمثلت في عصرنة الإدارة بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتقريبها من المواطن؛ إضافة إلى دعم القطاع الاقتصادي بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ وتوفير الظروف الملائمة لتطوير صناعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ وإنجاز منشآت الاتصالات ذات التدفق السريع وفائقة السرعة، مؤمنة وذات نوعية عالية؛ ووضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والتكوين المهني في مجال تكنولوجيا الإعلام؛ تطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال عن طريق تكثيف نشاط البحث والتطوير والإبداع.

من بين الأهداف التي جاء مشروع الجزائر الإلكترونية من أجلها تهيئة الإطار التشريعي والتنظيمي للحكومة الإلكترونية؛ والتحسيس بأهمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ودورها في تحسين نوعية معيشة المواطن وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد؛ والاستفادة من التجارب الدولية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ إضافة إلى تحديد مؤشرات المتابعة والتقييم ووضع تنظيم مؤسساتي منسجم، يتمحور حول ثلاثة مستويات: التوجيه، المتابعة، التنسيق، وتحديد مصادر وأجهزة التمويل وعملية التقدير والتقييم<sup>24</sup>.

2- برامج مشروع الجزائر الإلكترونية:

يجسد برنامج الحكومة الإلكترونية اهتمام الجزائر بتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية، ويتأني هذا البرنامج ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر، لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في:

أ- برنامج تطوير التشريعات: والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية، وتطوير التشريعات القائمة.

ب- برنامج التطوير الإداري والتنفيذي: والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.

ج- برنامج التطوير الفني: يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية، في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات، وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.

د- برنامج تنمية الكوادر البشرية: من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية، بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل، التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.

هـ- برنامج الإعلام والتوعية: يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تُعرف، المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية<sup>25</sup>.

خاتمة:

تطوّرت الإدارة التقليدية تطوّراً هائلاً بفضل تسخير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل الإداري، وبذلك فقد تحوّلت الإدارة من مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة مروراً بمرحلة الفاكس والهاتف إلى مرحلة الإدارة التكنولوجية الفاعلة.

والجزائر كغيرها من الدول حاولت النهوض بإدارتها، من خلال عصرنتها بإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال عليها، إلا أنها رغم كل الجهود التي بذلت في هذا لا زالت الإدارة الجزائرية، لم ترق إلى المستوى المطلوب لغياب الكثير من الوسائل الضرورية ونقص الكفاءة البشرية والعلمية.

- الهوامش:

<sup>1</sup> - عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص 13.

- <sup>2</sup> - محمد محمود الطعمانية، طارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2004، ص 10 و 11.
- <sup>3</sup> - عمار بوحوش ناريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006، ص 182.
- <sup>4</sup> - عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 34.
- <sup>5</sup> - الاعتبارات السلوكية في تطبيقات الحكومة الإلكترونية"، نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا، عدد 04، 2007، ص 32.
- <sup>6</sup> - Jacques, Sauret, "efficacité de L'Administration et Service à L'administraté" : Les Enjeux de L'Administration Electronique , Revue Française d'administration publique , école nationale d'administrative, N° 110 , 2004 , p 288 .
- <sup>7</sup> - أحد رواد تكنولوجيا المعلومات في مصر والوطن العربي.. أحد مؤسسي مركز المعلومات ودعم القرار برئاسة مجلس الوزراء في مصر ومديره التنفيذي ورئيسه لمدة سنوات. مؤسس الاتحاد العربي لتكنولوجيا المعلومات والأمين العام للاتحاد. مؤسس مركز الدراسات المستقبلية ومركز حماية الملكية الفكرية الحائز علي وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى لإسهاماته في نشر التكنولوجيا في مصر. حاصل على الدكتوراه في الإدارة العامة والأستاذ الزائر بالجامعة الأمريكية وأكاديمية النقل البحري. مؤلف لأكثر من 15 كتاباً.
- <sup>8</sup> - حواش خليفة، الإدارة الإلكترونية ودورها في تسهيل الخدمة العمومية في الجزائر، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، 2017، ص 06 و 07.
- <sup>9</sup> - حواش خليفة، مرجع سابق، ص 07.
- <sup>10</sup> - متاح على موقع: <https://www.new-educ.com>، تاريخ الاطلاع يوم الثلاثاء 17 جويلية 2018 على الساعة 18:26.
- <sup>11</sup> - محمد الطعمانية، طارق العلوش، المرجع سابق، ص 03.
- <sup>12</sup> - حواش خليفة، المرجع السابق، ص 08.
- <sup>13</sup> - محمد الطعمانية، طارق العلوش، المرجع السابق، ص 09.
- <sup>14</sup> - داود عبد الرازق الباز، الحكومة الإلكترونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2007، ص 29.
- <sup>15</sup> - محمود القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 16.
- <sup>16</sup> - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص 19.
- <sup>17</sup> - علي حسن باكير، " المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية"، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات العربية المتحدة، العدد 23، مركز الخليج للأبحاث، 2006، متاح على مدونة فهد بندر-<http://fahad>

- bandr.blogspot.com/2011/07/blog-post\_6623.html، تاريخ الاطلاع يوم الثلاثاء 17 جويلية 2018، على الساعة 21:37.
- <sup>18</sup> - عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص 21.
- <sup>19</sup> - بوخنوفة عبد الوهاب، المدرسة والتلميذ والمعلم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007، ص 178.
- <sup>20</sup> - حرز الله فؤاد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 59.
- <sup>21</sup> - حرز الله فؤاد حسن، نفس المرجع.
- <sup>22</sup> - أمينة بن حامد، "الحكومة الإلكترونية - تجربة الجزائر للتحويل نحو حكومة إلكترونية -"، مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 09.
- <sup>23</sup> - حرز الله فؤاد حسن، المرجع السابق، ص 61.
- <sup>24</sup> - ينظر إلياس شاهد وآخرون، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 03، 2016، ص 131.
- <sup>25</sup> - بلعربي عبد القادر وآخرون، تحديات التحويل إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، ص 08 و 09.